الطبقة العاملة المغربية

النشوء والتكون

الأساس

al asas

ضرورة الجبهة الوطنية التقدمية

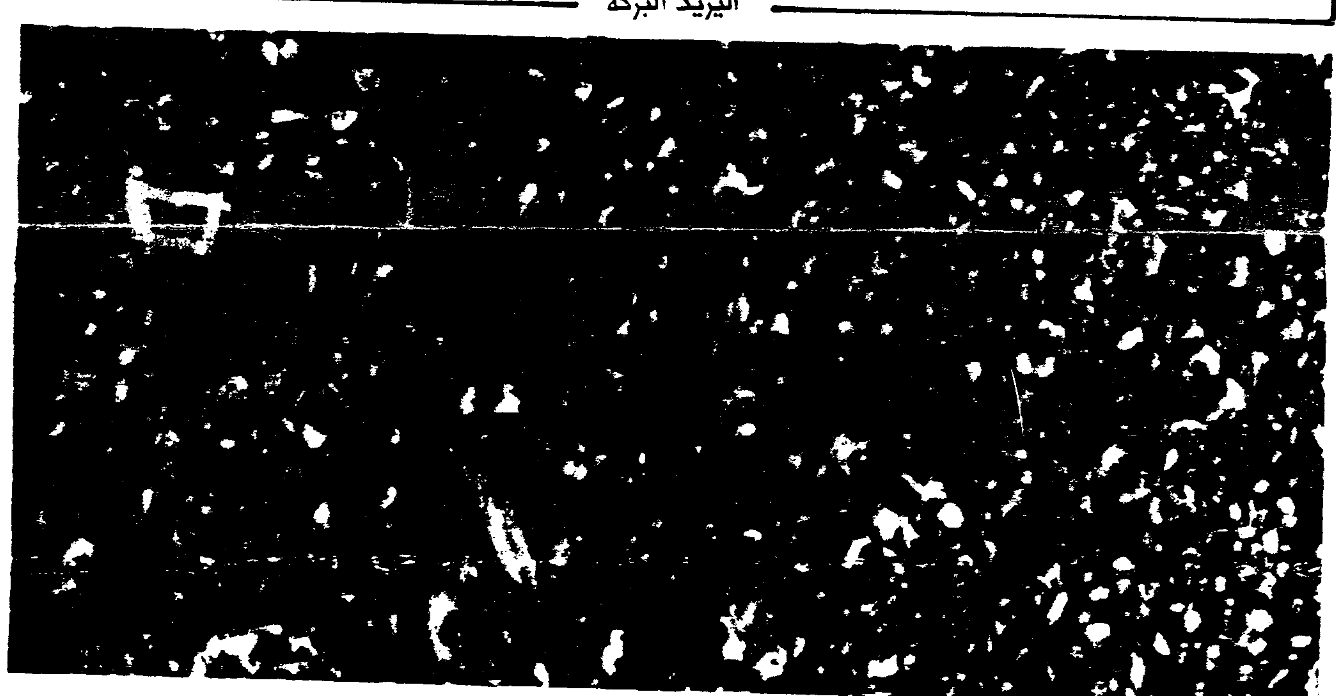
الشهيد عزيز بلال

الطبقة العاملة المغربية النشوء والتكون

الحلقة الاولى

ماهو دور الطبقة العاملة المغربية؟ وماهو الموقع الذي تحتله في بلورة الأحداث السياسية؟ وماهي خصوصيات وأشكال تطورها التاريخي؟ اسئلة كثيرة، غالبا ماتطرح في مناسبات عديدة، تلقى بعض الأجوبة الجاهزة مسبقا، أو يقدم ازاءها وصف لاهث للاحداث والصراعات التي تخوضها، دون تعمق في المنطق الداخلي لهذه الاحداث والصراعات، الذي يتحكم في مسارها كقوانين تؤثر سلبا أو ايجابا في الحركة النضالية للطبقة العاملة.

اليزيد البركة



فرغم مرور أكثر من سبعين سنة على بداية نشوء الطبقة العاملة في المغرب فاننا نجد انفسنا أمام ماقدمته ـ خلال مسارها ـ من نضالات،متخلفين عن مواكبة هذه الحركة وكشف امكاناتها القابلة للظهور وبالتالي رسم مراحلها المستقبلية. وغياب التحليل العلمي ـ باستثناء بعض المقالات المتفرقة ودراسة عن الطبقة العاملة لعمر بنجلون واخرى عن الحركة النقابية لعبد اللطيف المنوني رغم الخلاصات التي توصل اليها والتي تحتاج الى نقاش ـ في تناول أهم موضوع له علاقة أساسية في تحديد استراتيجية التحول الاجتماعي في الصراع الطبقي. وفي الامساك بآلية العلاقات الطبقية. لايجد تفسيره الا في العجز الواضح للحركة الثورية في المغرب سياسيا وايديولوجيا.

فهناك واقع تتجسد فيه نضالات عمالية طبقية يقابله غياب فكر علمي يؤثر في هذا الواقع ويرسم له المستقبل، وحضور فكر في الساحة السياسية يجذب الطبقة العاملة ويطمس دورها لفائدة مصالح البورجوازية المتوسطة أو الصغرى.

إن دور الطبقة العاملة هو بعبارة بسيطة : تحقيق الاشتراكية عبر صراع طبقي ضد البورجوازية. وهذا قانون عام ينطبق على كل المجتمعات التي تسيطر فيها علاقات الانتاج

◆◆◆

الرأسمالية. غير ان المجتمع المغربي كمجتمع تسيطر فيه علاقات انتاج تابعة يجعلنا – فعلا – ندقق أكثر في هذا الدور مادام يثير – لهذا السبب أو لسبب آخر نوعا من الغموض لدى الكثير من الناس.

ان البعض يعتقد – عن خطأ – أن التبعية هي نتيجة مباشرة لارتباط طبقة بالامبريالية بواسطة بعض المصالح المحددة. وهي لذلك محصورة في سببها وهي هذه الطبقة. والواقع ان التبعية هيكلية بمعنى انها في صلب علاقات الانتاج التي أدت الى افراز طبقة كومبرادورية. فهذه الاخيرة نتيجة لعلاقات الانتاج. ولايمكن القضاء على التبعية الا بالقضاء على علاقات الانتاج التابعة. غير ان كل البورجوازيات بما فيها البورجوازية الصغرى لاتناضل لتغييرها بل لتعديلها وتجاوز الازمات الطارئة التي تلاحقها باستمرار. ومن هنا تأتي اهمية القانون الذي يؤكد ان علاقات الانتاج هي التي تحدد الطبقات حيث أن هذه الأخيرة بما فيها الطبقة العاملة تستمد احدى خصوصياتها من علاقات الانتاج الرأسمالية التابعة الا انه اذا كانت الطبقات البورجوازية تستمد منها خصوصيات تجعلها تنجذب بقوة الى التبعية والارتباط بالامبريالية فان الطبقة العاملة بالعكس من ذلك نجد ان الخاصية التي استمدتها من هذه العلاقات تجعلها تعادي الامبريالية وتكافح التبعية. ويوضع على عاتقها – نظرا لطبيعة البورجوازية – دور مزدوج هو فك الارتباط بالامبريالية وتحقيق الاشتراكية. مهمتان اذن : وطنية وطبقية، ولكنهما متداخلتان أو بمعنى آخر في الطبقي يكمن الوطني. وفي الوطني يبرز الطبقي.

الأصل الاجتماعي للطبقة العاملة

من النتائج المباشرة لاستيلاء المعمرين الأجانب على اراضي الفلاحين، ولهدم منازلهم و اسواقهم ومخازن غلالهم وقتل مواشيهم (خاصة في المناطق التي توطدت فيها المقاومة المسلحة الاولى) أن تم فصل الفلاح عن محيطه بالقوة . واضطر لذلك الى بيع قوة عمله في سوق العمل.

لهذا فان تحطيم العلاقات السائدة أو بالاحرى غرز علاقات جديدة لم يتم في اطار تحرري وانما في اطار استعماري استغلالي. **فالاصل الاجتماعي للطبقة العاملة المغربية يختلف عن الاصل الاجتماعي للطبقة العاملة في أوروبا للاسباب التالية :**

ان الاصل في أوروبا كان من طبقة الاقنان الذين كانوا مستغلين استغلالا فاحشا وكان من مصلحتهم الانعتاق من هذا الاستغلال، فبانتقال القن في خدمة الاقطاعي الى خدمة البورجوازي تم القطع نهائيا مع الماضي فعليا وفي ذهن العامل لكون الماضي كان مرتبطا لديه بحرمانه من حريته وحرية اسرته. فاصبح يناضل ضد الحاضر في شروط جديدة، هذا أولا. والانتقال – ثانيا – تم بثورة رفعت فيها شعارات : الحرية والعدل والمساواة.

في المغرب نجد أن العامل وحتى بداية الستينات مايزال يحافظ على تواجد في البادية على شكل أرض صغيرة. أو قطعان من الماشية بالشراكة وحتى ان أغلب العمال يتركون عائلاتهم في البادية الى حدود الستينات من جهة اخرى فان الفلاح الصغير والخماس والرباع. فصلوا عن محيطهم ليس بثورة قادتها البورجوازية ولكن باستعمار، لم يأت بشعارات الحرية والعدل والمساواة ولكن بالعكس أتى للقضاء على ماكانوا يتمتعون به من «حرية وعدل مساواة» ضمن قبيلتهم التي تتحرك كوحدة لتدافع عن مكانتها الاقتصادية.

لهذا فالعامل المغربي لم يقطع ولمدة طويلة بصفة نهائية مع الارض. لانه فصل عنها بالقوة وبقي لديه احساس بالانتماء الى قبيلته يعتمل في ذهنه خصوصا بعد ان وجد ان «الحرية» التي كان يتمتع بها في القبيلة قد تم اغتصابها بالكامل في المدينة .

إن فصل الفلاح عن محيطه بالقوة بواسطة استعمار طبع الطبقة العاملة المغربية بخاصية دفعتها منذ البداية ان تضع النضال السياسي الوطني في المقدمة على النضال النقابي. بينما في أوروبا نجد أن دور النضال السياسي لم يأت الا بعد فترة من النضالات النقابية.

والخاصية الثانية التي علقت بها من أصلها ، وبفعل الخاصية الاولى هي : محافظة العمال على ارتباطهم بالارض الشيء الذي كان يصعب معه وضع حدود واضحة بينهم وبين الفلاحين الفقراء. وكان هذا الوضع اساسا ماديا لذهنية نصف زراعية نصف صناعية.

تكون الطبقة العاملة

المرحلة الاولى : النشأة

نشأت اليد العاملة المغربية (حتى لانقول طبقة) وظهرت في البداية في قطاع البناء. فمع التراكم الاولي للرأسمال التبعي ظهرت مدن جديدة وتوسعت أخرى وشيدت موانيء وتوسعت الموانيء القديمة وشقت طرق للسيارات وللسكك الحديدية الى غير ذلك فكانت اليد العاملة لهذا السبب كثيرة العدد خاصة ان قبائل كانت تجبر على العمل (في شق الطرق مثلا) بكامل اعضاءها الذكور.

كانت ارتباطات العمال في هذه المرحلة التي اشتدت فيها المقاومة المسلحة في مناطق مختلفة من المغرب متعلقة بهذه

المقاومة وبمستقبلها. فحتى العمال المهاجرون في فرنسا لم يخفوا مساندتهم للمقاومة وقد أورد علال الفاسي في كتابه الحركات الاستقلالية هذه الظاهرة. كما أن الحالات الفردية التي كانت تنظر فيها المحاكم الاستعمارية في تلك الفترة بالمغرب تؤكد ان العمال هم الجماعة الأكثر ارتباطا بالمقاومة والتي كانت تحس بانها جزء منها من بين الفئات الاجتماعية الاخرى في المدينة.

وهذا رغم التبعثر وعدم الاستقرار الذي كانت تفرضه شروط العمل في البناء في صفوف اليد العاملة.

وكانت القبيلة هي الوحدة التي كانت تستطيع ان تستقطب تأييد العمال بسبب ذلك التبعثر وعدم الاستقرار. غير انه ومنذ ان اجتاح المغرب وباء في 1926 والذي أدى الى نقص كبير في اليد العاملة جعل المستعمر يدخل آلات جديدة ليسد بها بعض النقص. ليظهر نوع من الاستقرار وخاصة بعد انتشار بعض الصناعات التحويلية مثل السكر. وهذا ماأدى الى بداية تأييد اليد العاملة بشكل جماعي مستقل المقاومة المسلحة دون أن تفقد القبيلة اهميتها. ولكن مع التكتل الجماعي للعمال والاحساس بالانتماء لأساس اقتصادي واحد بدأت المقاومة المسلحة تعيش مرحلتها الاخيرة.

اذا فالمرحلة الأولى من نشأة الطبقة العاملة والتي تمتد من 1912 الى اواخر العشرينات كانت مرحلة تبعثر وتشتت اليد العاملة لم يحصل فيه احساس بالانتماء الطبقي فكانت العلاقة بالالة علاقة عضلية فقط بينما الفكر كان مايزال مجال تفاعل قضية الارض والقبيلة، فكر ينسجم مع الاقتصاد البضاعي البسيط

المرحلة الثانية : تكون الطبقة العاملة

في بداية الثلاثينات واستقرار العمال في قطاعات مثل السكك الحديدية والمناجم (بعد دخول آلات) والسكر والموانيء بدأت تتكون قوة عمالية تحس بالاستغلال الراسمالي فكانت هذه القوة المستقرة هي نواة الطبقة العاملة المغربية التي ستتصدر كافة نضالاتها النقابية في المرحلة الثانية.

وقد ظهر اثر هذا الاستقرار في اضراب 1936 الذي انطلق من معمل السكر بالدار البيضاء.

في فترة الانتقال من المرحلة الاولى الى الثانية بدأت المقاومة تعرف انحسارا وتعرف فئات بورجوازية مدينية تطلعات سياسية فكان ان سلمت لها الطبقة العاملة بقيادة ومواصلة النضال رغم ان هذه الفئات كانت تطالب في البداية بتطبيق بنود الحماية فقط أي من 1930 الى 1942.

وقد انتقلت الفئات البورجوازية الى المطالبة بالاستقلال ولكن في الواقع كان ذلك فقط تحت ضغط الطبقة العاملة والفئات الشعبية الاخرى من 1942 الى بداية الخمسينات.

منذ تسلم هذه الفئات البورجوازية لقيادة الحركة الوطنية من 1930 الى بداية الخمسينات يمكن القول ان كل النضالات العمالية النقابية ليست نابعة من التحرك الطبقي الذاتي للعمال. انهم كانوا يتحركون كوحدة ولكنهاوحدةليست نابعة من الذات بل هي نتيجة لوحدة الفئات البورجوازية.

إن النضال الوطني لم يكن السبب في تنويم التبلور الذاتي سياسيا وايديولوجيا لدى الطبقة العاملةالمغربية بل كان يمكن أن يكون الباعث على ذلك. وانما كان السبب هو في قدرة الفئات البورجوازية على قيادة هذا النضال الذي وضعه العمال منذ البداية في مقدمة الصراع ان لم نقل انه كان الوحيد بالنسبة لهم الذي يمكن عبره تحقيق حقوقهم وحقوق الفئات الشعبية، وفي قدرتها على نشر فكرها السياسي والايديولوجي وسط الطبقة العاملة. أي غياب الفكر العلمي في فترة كانت فيه الطبقة العاملة في أمس الحاجة اليه. وظهور الحزب «الشيوعي» في المغرب (يوليوز 1943) ووقوفه موقفا خاطئا من النضال الوطني جعل الطبقة العاملة أكثر قربا وأشد تمسكا بقيادة البورجوازية، ومع ذلك فان الوحدة داخل الحركة الوطنية لم تمنع من ظهور تناقضات بين الفئات البورجوازية والطبقة العاملة وهذا ماجعل علال الفاسي يؤكد في كتابه الحركات الاستقلالية مشيرا الى فترة الاربعينات بقوله: «..لانعتبر الكفاح النقابي الا جزءا من الكفاح العام الذي يرمي لتنظيم الأمة والحكومة المغربية وحشدها جميعا لحماية الاستقلال المغربي والاعتزاز بالتراث الوطني المادي والمعنوي، واننا لنعتقد انه ليس لنا كفاح غير الكفاح من أجل الاستقلال والحياة الحرة السعيدة في وطننا الذي هو وطن سائر طبقاتنا والرابطة الكبرى بين كل مواطنينا.

المرحلة الثالثة: النضوج والتجريد النهائي من الثياب

عندما انتقلت البورجوازية الى المطالبة بالاستقلال وقع تناقض داخل الحركة الوطنية حول اسلوب تحقيق الاستقلال غير انه كان يعبر عنه بشكل عفوي وتلقائي بين العمال والفئات الشعبية من جهة وبين قوات الاستعمار بمواجهات دموية في الغالب الى أن بدأ يظهر بوضوح على السطح وخاصة بعد أن عزلت فئة من البورجوازية الصغرى ذات اصل زراعي الحركة الوطنية. وهي التي استطاعت بتحالف مع فئة بورجوازية اخرى ذات اصل حضري قيادة الطبقة العاملة والفئات الشعبية الاخرى داخل الحركة الوطنية وخاصة منذ بداية الخمسينات.

فالانقسام الذي حصل في قيادة الحركة الوطنية حول اسلوب تحقيق الاستقلال أدى الى زعزعة في تلك الوحدة العمالية السابقة وقد عبرت هذه الزعزعة عن نفسها بتكوين الاتحاد المغربي للشغل سنة 1955 وبذلك وطدت البورجوازية الصغرى نفسها وضمنت أهم ركيزة تعتمد عليها في المستقبل. وكان ان تتالت ظهور نقابات الفئات البورجوازية الاخرى منذ سنة 1956.

فوحدة العمال كانت نتيجة لوحدة الفئات البورجوازية في الفترة الثانية وانقسام العمال كان نتيجة لانفراط وحدة تلك الفئات في المرحلةالثالثة.

فلم تؤد لاوحدة العمال الى «انتظام البروليتاريا في طبقة وبالتالي في حزب» ولم يؤد الانقسام الى ذلك حتى بعد ان عبر انفراط وحدة الفئات البورجوازية عن نفسه رسميا سنة 1959 بتكوين الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

وهكذا فاذا كان «تزاحم العمال فيما بينهم بصورة مستمرة يحطم انتظام البرولتاريا في طبقة وبالتالي في حزب» في اوروبا سنة 1848 فان العمال في المغرب يمنعهم بصورة مستمرة – ليس التزاحم فيما بينهم – ولكنه السقوط في

الدائرة السياسية والايديولوجية للبورجوازية .

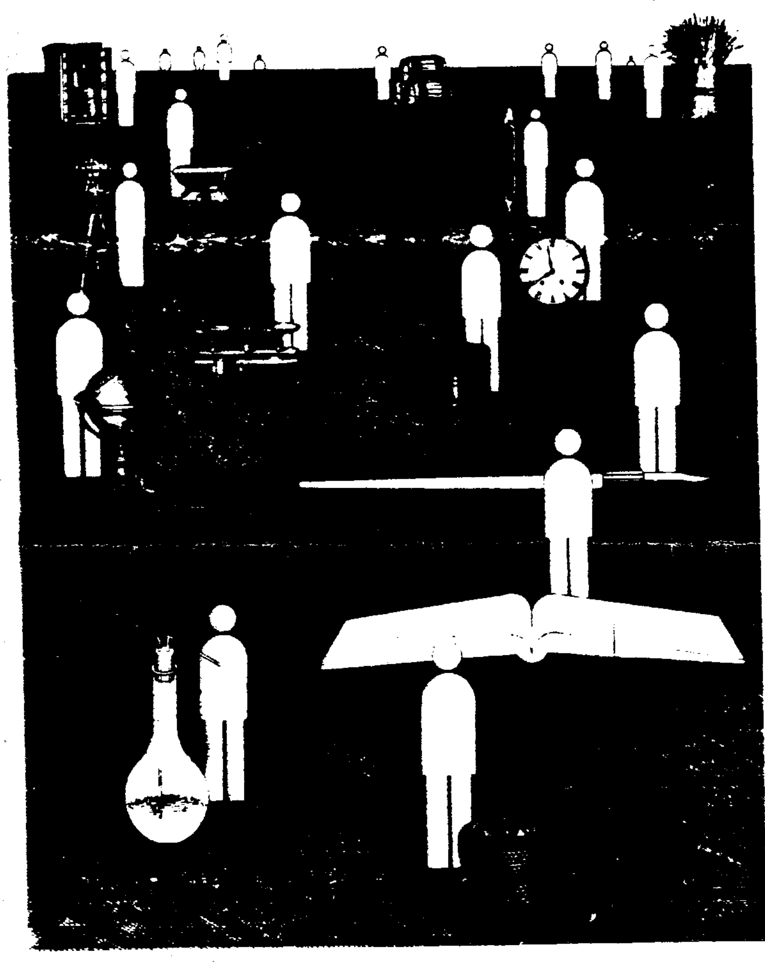
لقد كان هناك ربط بين العمل النقابي والعمل السياسي سواء في المرحلة الثانية (بداية الثلاثينات الى بداية الخمسينات) أو المرحلة الثالثة (بداية الخمسينات الى نهايتها) ولكن ان كان هذا الربط قانونا صحيحا فان المطروح للتدقيق هو اي عمل سياسي هذا الذي كان سائدا هل هو عمل سياسي نابع من حركة ذاتية للطبقة العاملة كطبقة، أم هو عمل سياسي لطبقة اخرى تخضع له العمل النقابي. ان الوقوف عند اكتشاف وجود ربط في أي مرحلة من مراحل تطور الطبقة العاملة والاشادة بذلك باعتباره نقطة تحول مهمة في وعي الطبقة ليس هو المطلوب. بل المطلوب هو الكشف عن الربط الصحيح النابع من عمل سياسي ذي مضمون يحمل مصالح الطبقة العاملة الانية والبعيدة لأحد يفكر أن الطاقات الصاعدة للبورجوازية الصغيرة كانت قوية منذ بداية الخمسينات وحتى نهايتها وأن ربط العمل النقابي بالعمل السياسي لهذه البورجوازية كان له أثر مهم في رفع الوعي السياسي لدى العمال الا أن ذلك كان على حساب وعي سياسي ذاتي للطبقة العاملة، أي تحركها كطبقة.

إلا أنه مع ذلك فان المرحلة الثالثة من تطور الطبقة العاملة تعتبر مرحلة مهمة بالنسبة لها اكتسبت فيها تجربة نضالية سياسية ونقابية خصوصا في فترة تنامي نضالية البورجوازية الصغرى قبل بدء القضاء على جيش التحرير وتشتتها الى شرائح متعددة. وهي فترة حصل فيها تغير مهم في تركيبة الطبقة العاملة تشدها أكثر الى العجلة السياسية للبورجوازية الصغرى ذلك أن النواة الأساسية للعمال التي كانت تقود النضال النقابي في الفترة الثانية هي التي استقرت في قطاعات المناجم خاصة الفوسفاط والسكك الحديدية والسكر. أما في الفترة الثالثة فان هذه النواة ستوضع في الدرجة الثانية لتفتح المجال لقيادة النضال النقابي لفئة جديدة نمت في بداية الاستقلال بسرعة في قطاع التعليم.

وبقت هذه الفئة هي المؤطرة للتواجد العمالي في مختلف النقابات باستثناء العمال الغير المنتمين لاية نقابة. الا انه منذ بداية الستينات بدأت عملية واسعة جردت نهائيا العمال المرتبطين بالأرض من ثيابهم. وكدست افواجا جديدة من الذين تم الاستيلاء على اراضيهم من جديد في المدن. وهي عملية تركز طبقة زراعية وتوسعها على حساب اراضي الفلاحين. وارتفاع الاسعار الذي استمر طوال الستينات والسبعينات الشيء الذي اضطر معه العمال الذين يرتبطون بشكل ما بالبادية الى فقدان هذا الارتباط.

وبسبب السياسة التعليمية الطبقية اندمجت أفواج من تلاميذ الثانوي وطلاب السنوات الأولى من التعليم الجامعي في الطبقة العاملة وخاصة منذ بداية السبعينات وهكذا يمكن القول أن **حركة الطبقة العاملة قد أصبحت حركة** متناقضة خاصة منذ أواخر الستينات وطوال السبعينات، من جهة حركة نقابية تصب في محور سياسي للبورجوازية الصغيرة، أو لشريحة منها بتحالف مع ارستقراطية عمالية. أو للبورجوازية المتوسطة. وحركة نقابية عفوية غير مرتبطة بالنقابات يقودها عمال غادروا الدراسة منذ زمان من جهة أخرى وهي وان كانت مناقضة للحركة الاولى فانها مع ذلك ليست الا احساسا بالشعور بالانتماء الطبقي ولم يبلغ بعد درجة الوعي بسبب غياب المنظمة السياسية للعمال.

فهل يمكن القول ان العمال المتعلمين هم الذين سيتصدرون في المستقبل النضال النقابي للطبقة العاملة حيث تبدأ مرحلة جديدة من تطور الطبقة العاملة؟ كيفما كان الحال فإن الاحداث النقابية السياسية تؤكد ذلك وتؤكد بالتالي ان وحدة العمال لايمكن أن تنبثق الا من خلال العمال الواعين انفسهم بدور الطبقة العاملة. وهذه الفئة هي التي تستطيع ذلك بربطها بالفكر العلمي. وظهورها جاء كحاجة ماسة لدى الطبقة العاملة وعبر حركة جدلية ذلك ان الفئة الأولى التي



تصدرت النضال النقابي كانت عمالية دون امكانات فكرية ونظرية ظهر نقيضها الذي كان يملك هذه الامكانات من وسط رجال التعليم ولكنهم كانوا فئة لاتنتمي للطبقة العاملة الفئة الثالثة جاءت كتركيب : **هي عمالية ولكنها تملك في نفس الوقت الامكانات الفكرية التي تؤهلها لان تلعب الدور الاساسي في وحدة العمال وتأطيرهم، ولبوضع** بصفة حد لفصل العمل النقابي عن العمل السياسي، وكذلك حد للربط الخاطئ الذي يشد الطبقة العاملة الى فئات البورجوازية على اختلاف تلاوينها.

الحلقة الثانية :

التناقضات الداخلية للطبقة العاملة

الطبقة العاملة المغربية

التناقضات الداخلية

الحلقة الثانية و الأخيرة

اليزيد البركة

طبيعة تناقضات الطبقة العاملة :

قد يتبادر إلى الذهن أن الكلام عن تناقضات الطبقة العاملة المغربية سينصب على تعدد انتماءاتها السياسية والنقابية الذي هو أساس الاختلافات والصراعات التي هي في العمق تناقضات، ولكنها ليست تناقضات للطبقة العاملة — ولو ساهمت فيها — بقدر ما هي تناقضات شرائح برجوازية مختلفة. وهي من جهة أخرى تناقضات يساهم فيها جزء صغير فقط من الطبقة العاملة وهو الجزء المنتمي نقابيا، أو نقابيا وسياسيا. ولأن هذا التعدد ليس إلا انعكاس لغياب وحدة ايديولوجية سياسية للطبقة العاملة الشيء الذي جعلها تستهلك كل بضائع سوق الفكر المعروضة. أي تناقضات مقحمة عليها وغريبة عنها لكون الطبقة العاملة نظريا ذات ايديولوجية واحدة متكاملة تفرض ممارسة تعكسها وتنسجم معها. فهي لهذا تناقضات طارئة سريعة الزوال إذا توفرت شروط وحدة الطبقة العاملة في إيديولوجيتها.

تناقضات تنفذ إلى جزء من الطبقة العاملة من خارجها وهي في حدود المستوى الفكري الذي أثر طبعا في الممارسة. ولكن هناك تناقضات تتسم بأهمية قصوى تنشأ من الواقع المادي لمختلف فئاتها. أي تناقضات ملموسة وحقيقية وهي تطبع الطبقة ككل وليس فقط جزءا منها.

إلا أن شدة الاستغلال وقوة تأثير التناقض الرئيسي بين الطبقة العاملة وبين البورجوازية الكومبرادورية تجعل هذه التناقضات الداخلية ذات طبيعة ثانوية. إذا والحالة هذه لماذا الكتابة عن هذه التناقضات ؟ ذلك لسببين أساسيين :

أولا، أن تعريف الشيء وتحديده علميا لا يمكن ان يتم إلا بتحليل تناقضاته الداخلية. فكيفما كان نوعه هو أساس طرفي تناقضي ومن خلال دراستهما يتم التوصل إلى فهم صحيح لذلك الشيء. وهذا هو السبيل الوحيد الذي يسقط كثيرا من الأحكام الخاطئة عن الطبقة العاملة المغربية ويعيد صياغة مضمون مفهوم مطابق لواقعها في عملية الانتاج والحركة الاجتماعية.

ثانيا، ان هذه التناقضات تعطي صورة واقعية عن فئات الطبقة العاملة وتجعل الحكم على حدود كل فئة منها وعلى الفئة المركزية والقادرة على قيادة كل الفئات صائبا.

الجيش العامل والجيش الاحتياطي

يعتقد البعض أن الطبقة العاملة مفهوم يقتصر فقط على العمال الذين يشتغلون وينتجون فائض القيمة. ويذهب بعض المثقفين إلى أكثر من هذا الجز من جسم الطبقة العاملة، وهم يفعلون ذلك ليس عن خطأ في الفهم ولكن في محاولة لفلسفة نفي دور الطبقة العاملة وتأكيد دور البورجوازية الصغيرة المتضخمة جدا، فيؤكدون وباستشهاد من البيان الشيوعي أن الطبقة العاملة ليست إلا أولائك العمال الذين يشتغلون في الصناعة الحديثة المتطورة أو كما جاء في مقدمة 1888 للبيان : «نعني بالبرولتاريا طبقة العمال المعاصرين......»

إن أنجلس هنا يعني بالمعاصرين ليس العمال الذين يشتغلون في الصناعة العصرية أو الحديثة بل أنه يميز هنا بروليتاريا هذا العصر، بروليتاريا علاقة الانتاج الرأسمالية التي تنتج لفائدة البورجوازية ويكون المجتمع عالة عليها وبين بروليتاريا روما التي تكون عالة على المجتمع، أو أي بروليتاريا أخرى لان لكل تشكيلة اجتماعية باستثناء الاشتراكية ـــ بروليتاريتها. فاقتصار الطبقة العاملة على العمال الذين يشتغلون فقط أو على عمال الصناعة الحديثة يهدف إلى تثبيت خرافتين أساسيتين : الأولى، استحالة انتظام البروليتاريا في طبقة وبالتالي استحالة بناء حزبها والثانية، وكنتيجة لسابقتها ابراز دور طبقة أخرى تقود نضال كافة الطبقات الشعبية».

إن تراكم الرأسمال يجذب عمالا جددا إلى العمل للاستهلاك ولكن هذا التزايد ينطوي في الوقت نفسه على نقيضه أي تزايد عدد الذين انتزعت منهم وسائل عيشهم واضطروا لعرض قوة عملهم في السوق. بمعنى مع تراكم الرأسمال يتزايد العمل، ونقيضه ـــ البطالة.

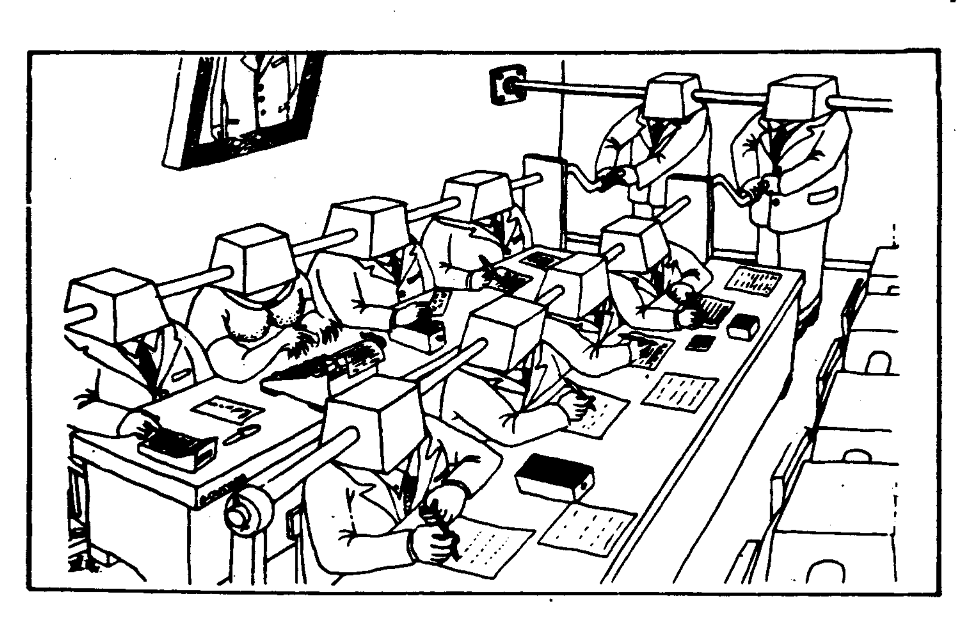
فالرأسمال يعمل بشكل متناقض : تراكمه يزيد من طلب العمل ويزيد في نفس الوقت في عرضه بصفة عمال زائدين عن الحاجة.

بل أكثر من هذا فإن طلب العمل يضبطه أساسا حجم الرأسمال المتغير المعد لشراء قوة العمل فمع التراكم ينزع الرأسمال المتغير الى الهبوط لفائدة جزءه الثابت ويصبح عرض العمل مفرط الوفرة ؛ بحيث أن شطرا كبيرا من الطبقة العاملة بالأجرة كف عن ان يكون ضروريا للرأسمال وفقد علة وجوده أصبح الآن لا لزوم له وفائضا عن الحاجة ونظرا لأن هذه الحركة تستمر وتتكرر مع سير التراكم الصاعد فإن هذا يجر في أثره فائضا نسبيا من السكان» (1). وهو نسبي لأنه ليس تزايدا طبيعيا للسكان العمال، يتخطى حدود الثروة، بل هو ينتج عن قانونية الرأسمال الاجتماعي الذي يؤدي الى الاستغناء عن شطر كبير من العمال. ويمكن أن نورد مثالا واحدا عن ميناء الدار البيضاء لكون الميناء بالاضافة الى السكر هي التي لم تعرف استبدالا واسعا للعمال بشكل تعسفي أي الطرد الجماعي قبل الأوان. أي ما يزال يعمل في الميناء عمال قضوا حوالي 20 سنة وأكثر وآخرون أحيلوا على التقاعد. فالميناء استغنت تماما عن العمال المياومين الذين كانت تشغلهم في السابق، ولم تستخدم إلا جزءا قليلا منهم كحمالين. والباقي رمي به في سوق العمل بسبب دخول آلآت جديدة عوضت عددا من اليد العاملة. غير أنه إذا كان نمو الرأسمال يؤدي بالضرورة الى انتاج فائض من العمال القادرين فإن هذا الفائض يصبح أقوى محرك من محركات التراكم.

فالبورجوازي بوعيه ان قوة العمل ليست في مجتمعه إلا بضاعة خاضعة لقانون العرض والطلب يسعى الى تضخيم هذا الفائض بهدف انقاص الطلب على العمل ليؤدي هذا الأخير الى تخفيض الأجر لاستخلاص أكبر جزء من فائض القيمة. فإطالة ساعات العمل، واحلال آلات ذات تقنية متطورة محل العمال، وتشغيل الطفل محل البالغ والقادم مؤخرا من البادية عوض العارض لقوة عمله في المدينة منذ مدة هي من ضمن الوسائل التي يلتجىء اليها البورجوازي لانقاص الطلب على العمل.

إن الزيادة في ساعات العمل على جزء من الطبقة العاملة الذي يعمل يزيد من عدد العمال الاحتياطيين. فبعض المعامل تعمل ليل نهار بأفواج، مابين 10 ساعات إلى 12 ساعة وهناك بعض المعامل تشغل الى حدود 14 ساعة. وهنا لا يمكن أن نقول أن الجيش الاحتياطي يزاحم الجيش العامل فحسب بل أن هذا الأخير يزاحم بدوره الأول بقبوله الزيادة في ساعات العمل ويساعد البورجوازي على بقاء سلاحه أكثر مضاء في وجه الطرفين. إن العملية بكاملها سواء الزيادة في ساعات العمل أو مختلف الوسائل الأخرى لا تهدف إلى انقاص الطلب لى العمل ليكون العرض وفيرا جدا ليؤدي على هبوط الأجر كي يتمكن البورجوازي من استخدام العمال الاحتياطيين نصف استخدام أو أقل من النصف بأجر زهيد، ولكن يهدف في نفس الوقت الى تخصيص سوق العمل كحظيرة للترويض للضغط على العمال العاملين ورمي أغلبيتهم الى الحظيرة أو استخدامهم هم الاخرون نصف استخدام أو احلال يد عاملة رخيصة الثمن محل أخرى كانت في السابق أغلى ثمنا.

لهذا فإن الجيش الاحتياطي يؤدي هدفين أساسيين فهو أولا جيش ←



للاستبدال أي احلال عمال قادرين على العطاء أكثر محل عمال نضبت قواهم أو يطالبون بثمن أقصى لها. وهو ثانيا جيش للحفاظ على حد أدنى للأجور. يجعله رهن إشارة البورجوازي والتهديد به في وجه العاملين.

فما هي مصادر الجيش الاحتياطي وروافده التي تغذيه ؟ : إن التناسل في صفوف الطبقة العاملة يعتبر أهم مصدر من مصادر الجيش الاحتياطي. فالاجر الذي يحصل عليه العامل يمثل حدا أدنى لعيشه وعيش أسرته لأن البورجوازي في حاجة إلى الأسرة لتفرخ له المزيد من العمال الذين يضطرون لعرض قوة عملهم في السوق. واذا كانت الازمة تأخذ بخناق الاقتصاد فإن الطبقات الأخرى الأقرب الى الطبقة العاملة وخصوصا الفئات الدنيا منها يعتبر تناسلها معينا رافدا لتناسل الطبقة العاملة.

أما المصدر الثاني فهو الطرد من المعامل باحلال آلات جديدة محل العمل البشري (جزئيا) أو باحلال الأطفال محل البالغين الخ.. أو الطرد في حالات الركود الاقتصادي.

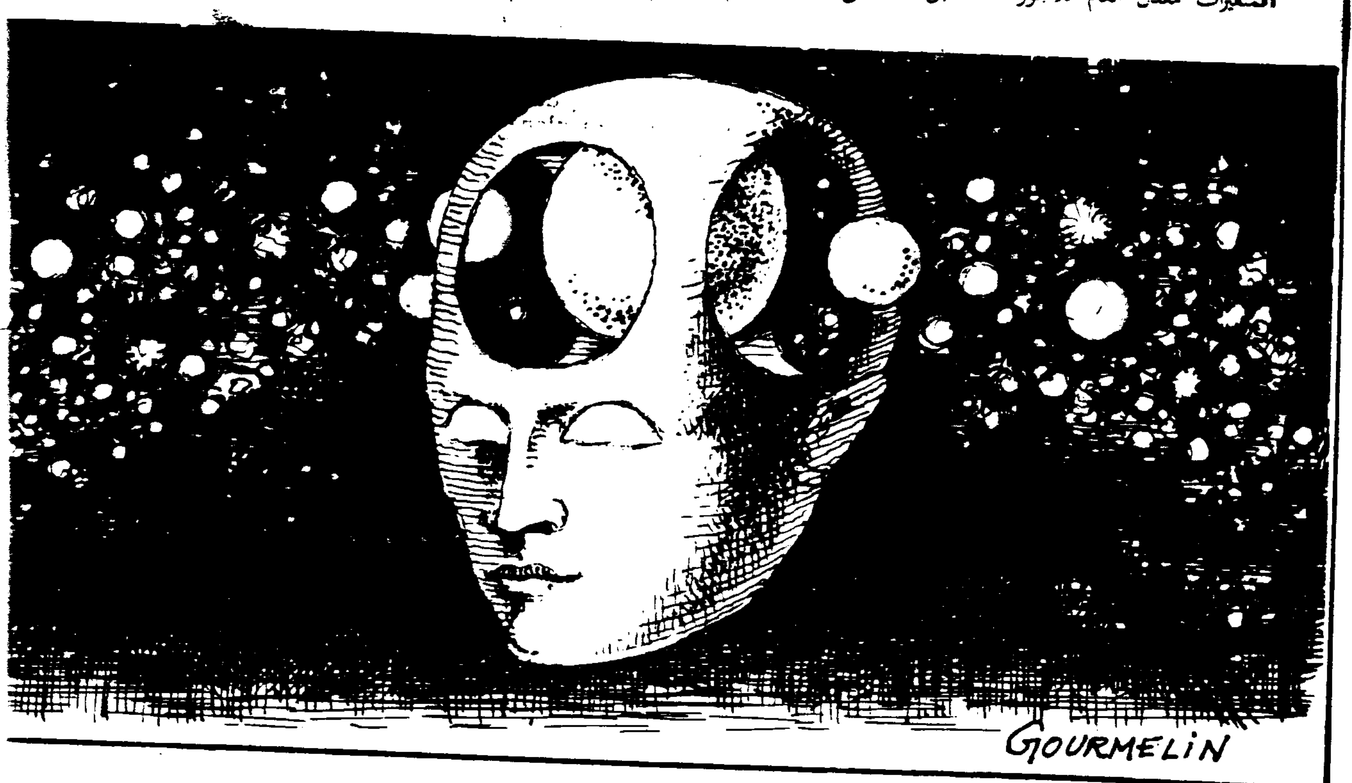
فمناجم الفوسفاط مثلا تساير باستمرار ومنذ زمن أهم وأحدث الآلات التقنية وذلك على حساب عدد العمال العاملين. كما أن عددا من المعامل في المدة الأخيرة قد استغنت عن عمالها بالجملة نظرا لهبوط كبير في القدرة الشرائية لدى غالبية السكان وحصول انكماش اقتصادي والمصدر الثالث هو حرمان الفلاحين من أرضهم وفصلهم نهائيا عن المحيط الذي يعيشون فيه. وهذه العملية تتم لحساب تركز بورجوازية زراعة وهذا المصدر ما يزال باهميته الكمية وسط الجيش الاحتياطي.

الجيش العامل والجيش الاحتياطي طرفان متناقضان ولكنهما ضروريان في المجتمع الرأسمالي وهما يشكلان وحدة الطبقة العاملة : «فمتغيرات معدل العام للأجور لا تنطبق اذن على تغيرات الرقم المطلق للسكان بل على النسبة المختلفة التي تنقسم الطبقة العاملة وفقا لها إلى جيش عامل وجيش احتياطي......» (رأس المال الجزء الثالث الفصل الخامس والعشرون) فلا يمكن إذن ان نطلق مفهوم الطبقة العاملة فقط على العمال العاملين بالفعل أو على أولائك العمال العاملين في الصناعة الحديثة : «في الاقتصاد السياسي يجب ان نفهم بكلمة «بروليتاري» العامل المأجور الذي ينتج الرأسمال ويجعله يثمر والذي يلقيه السيد رأسمال، كما يسميه بيكور، في الشارع» (2).

إن ملازمة شطر فائض من الطبقة العاملة لشطر آخر يعمل ضرورية في أي مجتمع رأسمالي. وفي المجتمع التابع كالمغرب نجد أن الشطر الفائض متضخم جدا بالقياس الى الشطر الذي يشتغل (3,5 مليون سنة 1980) (3) وهذا هو السبب الرئيسي في كون ثمن قوة العمل رخيصة جدا الى ثمن مثيلتها في البلدان الرأسمالية.

والتعبيرات السياسية المختلفة التي تنفجر في فترات متباعدة يلعب فيها هذا الجزء الدور الأكبر. مثلا انتفاضة مارس 1965. وما 20 يونيو 1980. فوجود احساس نضالي الى حد ما لدى هذا الجزء من الطبقة العاملة شيء لايمكن نفيه. غير أن غياب حزب قادر على أن يحل التناقض بين الجيش العامل والجيش الاحتياطي في ميدان الفكر عن طريق وعي ايديولوجي أن انتظام البروليتاريا في طبقة أدى الى ابعاد جزء مهم من الطبقة العاملة عن نضالاتها.

إن طرفي هذا التناقض يجدان أساسهما المادي في كون طرف باع فعلا في السوق قوة عمله ويتلقى مقابلها أجر. بينما الثاني يعرض هذه القوة في السوق ولا يجد أي أثر لها وللحفاظ على حياته ينصرف إلى بعض الاعمال الهامشية في انتظار رواج قوة العمل كالتهجير (4) وحدوث انتعاش اقتصادي في بعض القطاعات.



العمال الصناعيون والعمال الزراعيون :

أصدرت وزارة الشغل دراسة بمناسبة انعقاد ندوة المغرب العربي بطنجة حول التشغيل في فبراير 1969 جاء فيها عن سنة 1968 أن المعادن والفوسفاط والطاقة والصناعة والبناء والأشغال العمومية تستوعب 462 ألف عامل (أضيف الى هذا العدد التي تعتبر امتدادا للزراعة كمعامل التنفيف مثلا). وفي الفلاحة 3 مليون و 355 ألف أي أن مجموع عدد العمال العاملين في سنة 1968 هو 3 مليون و 817 ألف عاملا

(هذا العدد لا يتضمن موظفي ومستخدمي الادارة الذين أفردت لهم الدراسة مكانا خاصا)

إن حصر الطبقة العاملة في العمال العاملين في الصناعة الحديثة فقط أي مايعادل عدد الموظفين والمستخدمين (حوالي 241 ألف في سنة 1968) هو تشويه و جر تعسفي لا ينطبق بتاتا مع الواقع الذي يكذب كل الادعاءات التي من هذا القبيل. فالعلاقات الرأسمالية قد غزت الزراعة من زمان أي منذ بداية تغلغلها في المغرب ولكن حوافر التحريف التي تطأ الموضوع من قريب أو بعيد يصعب عليها أن ترى هذا الواقع مع انه واضع يكاد يفقأ العين.

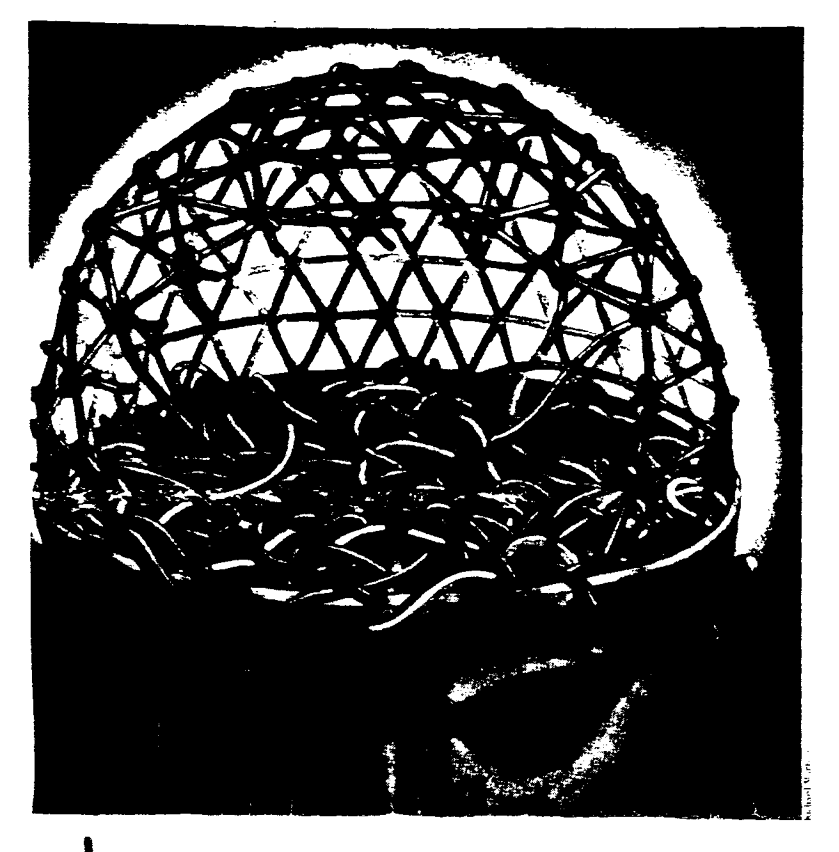
ليس تضخم الجيش الاحتياطي هو الخاصية الوحيدة التي تطبع الطبقة العاملة المغربية بل أن تضخم العمال الزراعيين في مقابل العمال الصناعيين هو الخاصية الثانية.

وليس معنى هذا ان الساعة قد حانت وعلى الفكر الثوري أن ينفض يديه من الموضوع أو يبحث عن نظرية جديدة. ولكن هي كذلك فقط لأن القانون العام الذي يتحكم في علاقات الانتاج الرأسمالية التابعة يفرض طبع المجتمع بهذا الطابع الزراعي الغالب الذي سيتقوى أكثر فأكثر ولا يمكن أن يكون هناك أي «تطور معاق» في هذا الميدان بل أن ذلك القانون يحتم السير في هذا الطريق ومن يحلم بأن يتطور المغرب بشكل مطابق لتطور بلدان اوروبا الغربية فإن ذلك الحلم هو فعلا معاق ولا يمكن له أن يحصل.

والقانون من جهة اخرى يفرض ان تكون الصناعة ذات تطور أفقي فقط لا تنطلق من الأساس الذي يمكن أن يفجر السيرورة الصناعية. والتطور الأفقي للصناعة يخدم فقط أو يسير مع تطور الزراعة (صناعة السكر، النسيج، والتعليب الخ..). فالعلاقات الانتاجية التي تسيطر في الزراعة والصناعة هي علاقات انتاج رأسمالية تابعة تستمد قوتها وبقاءها من قوة داخلية عبارة عن خصوصيات لم تنف عنها أبدا نضالياتها وثوريتها بل أنها بالعكس تجعلها أكثر اندفاعا لتحرر نفسها لأنها خصوصيات تزيد اكثر من إملاقها وفقرها.

إن الخاصيتان السابقتان هما الخاصيتان اللتان تميزان الطبقة العاملة المغربية عن الطبقة العاملة في أوروبا الغربية وما يجعلها نظيرا مطابقا لهذه الأخيرة هو العامل العام الذي يوحد كل الطبقة العاملة أينما كانت أي الحرمان من وسائل الانتاج والاضطراب لبيع قوة العمل : «نعني بالبورجوازية طبقة الرأسماليين المعاصرين المالكين لوسائل الانتاج والمستغلين للعمل المأجور. ونعني بالبرولتاريا طبقة العمال المعاصرين الذين يضطرون نظرا لعدم امتلاكهم لاية وسيلة انتاج بيع عملهم لكي يتمكنوا من البقاء على قيد الحياة» (5).

خاص يحمل طبيعة معينة لان العام لم يكن نابعا من تطور داخلي. خاص وليد العام وعام يحمل في جوفه أساس الخاص مند



البداية. لهذا السبب كانت وتيرت التطور في الصناعة وفي الزراعة مختلفتين. الصناعة مقتصرة على شريط ساحلي يمتد من اسفي الى القنيطرة وهذا يوضح أكثر الارتباط القوي بالامبريالية. والزراعة تتركز أكثر فأكثر وتتوسع في مختلف المناطق لفائدة بورجوازية زراعية ولكنها لم تسلم كذلك من تأثير التبعية.

الصناعات الأولى مثل السكر في الدار البيضاء والفوسفاط استهلكت جيلا من العمال. فالميناء في الدار البيضاء مثلا رغم أنه مايزال فيها عدد من العمال الذين تجاوزوا الخمسين سنة إلا انهم قليلون. وقد غزا الشباب العمل وظهر في مختلف الأعمال. إلا أن هناك معامل أخرى استهلكت جيلين حيث أنها تستبدل عمالها في حدود الاربعينيات مثل شركة «سيم» بالدار البيضاء. وهذا الاستبدال ليس ناتجا عن تقدم في التقنية بل عن بلي العامل في ذلك السن المتقدم جدا وتغييره بعامل آخر يتوفر على قوة مؤهلة للعطاء أكثر. إلا ان اهم تغير يمكن تسجيله في العمال الصناعيين هو أن الشباب المتعلم غزى معظم المعامل والشركات. فالميناء في الدار البيضاء مثلا أصبحت تجرى لاختيار العمال الجدد مباراة تسمح فقط باستخدام من لهم تكوين وتأهيل. وهكذا أصبح يلاحظ من بين العمال من انفصل عن الدراسة في السنة السابعة من الثانوي. فأغلب المعامل كانت تستخدم آلات لا تتطلب تأهيلا كبيرا لاستعمالها غير أنه في المدة الأخيرة بدأت البورجوازية تستعمل آلات تحل محل عدد كبير من العمال تتطلب قدرا لا بأس به من التأهيل والتكوين. وهذا التطور لم ينقص فقط عدد العمال الضروريين لتشغيل الآلات فحسب بل هو كذلك زاد في كمية العمل التي يجب إن يقدمها العامل الفردي.

أما العمال الزراعيون فان عددا قليلا جدا هم الذين كانوا عمالا دائمين رسميين حتى بداية الاستقلال. غير انه مع تركز الأراضي في ايدي بورجوازية زراعية ودخول الآلات بشكل كبير في استغلال الأرض تطور العدد بشكل ملحوظ في الزراعة وتربية الماشية على الطرق الحديثة. حتى أن بعض البورجوازيين المزارعين يرون ضرورة إدخال آلات جديدة أكثر تطورا من الآلات السابقة تحل محل العمال (6).

إلا انه رغم زيادة عدد العمال الرسميين الدائمين فإن عددهم لا يتعدى نسبة 2 % من العدد العامل في الزراعة ويشكل العمال المياومون والموسميون النسبة الكبيرة من العمال الزراعيون وهم القوة الأساسية التي تعتمد عليها الزراعة بمختلف منتوجاتها كالزيتون والحوامض والشمندر وغير ذلك وتشكل النساء العاملات من العمال الموسميين نسبة كبيرة جدا (7).

غير ان التواصل بين التجمعات المختلفة لهؤلاء العمال الزراعيين منعدمة تماما حتى ان المجموعة التي فرض عليها ان تلتقي طوال مدة العمل يلاحظ أن روح المنافسة والفردية ما يزال يطبعها. ويشكل غياب حزب يرص صفوف البروليتاريا في طبقة أهم سبب ترك العمال الزراعيين عرضة للاستغلال المتعدد الأشكال وعرضة للانتماء لأي ايديولوجيا أو سياسة ترمي في السوق (8). ومن الملاحظ أن سيرورة عملية الانتاج الزراعي الرأسمالي قد وجه ضربات للعلاقات الجماعية في البادية حيث بدأت تلفظ انفاسها الأخيرة وذلك بفصل الفلاحين عن محيطهم الحيوي. إن التناقض بين العمال الصناعيين والعمال الزراعيين يكمن في ان الاوائل يعرفون تركزا لابأس به يصل الى الآلاف في بعض المعامل والشركات. بينما الاخرون على العكس تماما مشتتون غير مركزين (بعض الضيعات لا تضم الا حوالي عشرة عمال دائمين) والعمال الموسميون والمياومون إذا تجمعوا في مكان العمل بحوالي المائة فإن هذا العدد لا يمكن له ان يلتقي مع عدد آخر من العمال ولو كان يبعد عنه بعدة كلمترات بالاضافة الى أن العمال الصناعيين يعرفون من زمان استقرارا امكانيا بينما العمال الزراعيين باستثناء الرسميين منهم يتنقلون حسب مواسم المنتوجات الزراعية الى أماكن انتاجها المختلف.

البروليتاريا العاطلة والبروليتاريا الرثة :

حسب بعض التقديرات فإن عدد العاطلين عن العمل في سنة 1968 وصل الى 1,7 مليون عاطل (9) وبمقارنة عدد الوظائف المستحدثة الخاصة بالصناعة والفلاحة في مخططات الدولة حتى سنة 1977 فإن فائضا من اليد العاملة يزيد عن مليون و 225 الف عامل عاطل سيرمي به الى الشارع عارضا لقوة عمله في السوق. اي ان عدد العاطلين في سنة 1977 يقارب الثلاثة ملايين. وهذا يبين ان تقديرات المرجع السابق التي تبين أن عدد العاطلين في المغرب يصل الى 3,5 مليون في سنة 1980 لابد أن تكون تقارب الحقيقة. ويشكل هؤلاء العاطلون الجيش الاحتياطي الذي تضعه البرجوازية رهن اشارتها. وقد فتحت له 35 مكتبا للتشغيل في 27 مدينة مغربية تشرف عليها وزارة الشغل. وحسب احصاءاتها فإن عدد العمال العاطلين الذين سجلوا من سنة 1956 الى سنة 1968 هو 3,85 مليون عامل عاطل شغل من هذا العدد خلال 12 سنة هذه 583 الف عامل أغلبهم صدر الى خارج المغرب.

وقد جرت العادة عند الكثير ان يطلق مفهوم البروليتاريا الرثة على كل العاطلين عن العمل وهذا غير صحيح. فالبروليتاريا الرثة سواء كما جاءت في البيان الشيوعي التي قال عنها ماركس انها « منحدرة من أكثر طبقات المجتمع وضاعة» أو 18 من برومير أو الحرب الأهلية في فرنسا فانه يعني فقط فئة : الشحاذين والمجرمين واللصوص والبغايا وعارضي البغايا.

وفي الواقع فإن الأصل الذي تكلم عنه ماركس والذي انحدرت منه البروليتاريا الرثة في أوروبا أي من الفئة التي كانت تنفذ أوامر الاستياء ضد الاقنان بالجلد والتعذيب والسجن تختلف عن أصل البروليتاريا الرثة في المغرب ذلك ان هذه الأخيرة لم يكن أصلها إلا أصل باقي فئات الطبقة العاملة نفسها. إلا انه مع ذلك فإن فئة البروليتاريا الرثة تجمعها عقلية ونفسية متقاربة هي الانهيار المعنوي أمام قسوة الاستغلال والانحدار الى أسفل الطبقات. وفقدان أي واعز للمقاومة وبالتالي الالتجاء الى الوسائل التي تجرد الفرد من أية كرامة وهي المعروضة للبيع. فقط لضمان عيشه وعيش أسرته الا أن الجزء الاكبر من العاطلين العارضين لقوة عملهم ينصرفون الى بعض الأعمال الهامشية الأخرى التي تظهر باستمرار مع تضخم عدد العاطلين ويظلون مع ذلك يترقبون اية فرصة تسنح للحصول على عمل قار سواء داخل المغرب أو خارجه.

إن البروليتاريا العاطلة (العاطلة ، تمييز غير مدقق) والبروليتاريا الرثة هي وحدة ما يسمى بالجيش الاحتياطي. والتناقض واضح بين الفئتين حيث ان الأولى هي الأقرب الى العمال المنتجين لفائض القيمة وينتشرون في البوادي والمدن. أما الفئة الثانية فإن وسيلة العيش التي تلتجىء اليها تؤثر في سلوكها وتكسبها عقلية الاذعان للواقع والانحطاط المعنوي وتجعلها في اسفل الطبقة العاملة وفي درجة بعيدة عنها رغم انها حرمت هي الأخرى من وسائل الانتاج. وهي تستقر اساسا بالمدن لان وسيلة العيش لديها تجعلها مضطرة أن تقطن في الاماكن الآهلة بالسكان. وكثيرا ما يعيد بعض افرادها توازنه بسبب أصلها الغير الوضيع ولكن كفئة تبقى مع ذلك ذات اختلافات مع جميع فئات الطبقة العاملة.

هذه بعض التناقضات التي تقسم الطبقة العاملة المغربية الى فئات واضحة المعالم والتي تطبعها بسمات ومميزات تجعل الواحدة مختلفة عن الأخرى رغم كونها في عقد واحد. وذلك للتأكيد على أن الطبقة العاملة رغم وحدتها اقتصاديا : الحرمان من وسائل الانتاج، فإن عدم وحدتها الايديولوجية والسياسية ترك بعض التناقضات التي تنبع من العلاقات أكثر مما تنبع من العامل الاقتصادي الصرف تؤثر عليها سلبا. أي عدم انتظامها في طبقة.

كذلك التأكيد على أن التعريف الصحيح للطبقة العاملة هو الانطلاق من طرفي التناقض أي من الجيش العامل والجيش الاحتياطي : الحرمان من وسائل الانتاج والاضطرار لبيع قوة العمل. ولو كان ماركس انطلق من تعريف الطبقة العاملة فقط من العمال العاملين بالفعل لعرفها بأنها المحرومة من وسائل الانتاج والبائعة لقوة عملها. وشتان بين التعريفين الأول ينطلق من وحدة الجيش العامل والجيش الاحتياطي لكونهما افراز متناقض للرأسمال وضروري له لاستمراره ونموه والثاني تعريف وحيد الجانب ينطبق فقط على الجيش العامل.

فإذا كان الجيش العامل في المغرب (مثله مثل نظيره في البلدان التابعة) لا يقاس بحجم الجيش العامل في البلدان الرأسمالية فإن طرفه الملازم له يختزن ويتوفر على كل السمات الكمية التي لم تتوفر للطرف الأول. فهل بعد هذا من ينكر على الطبقة العاملة حقها في حزبها ؟!!

هوامش

1 — كارل ماركس. الرأسمال. الجزء الثالث. الفصل الخامس والعشرين

2 — المصدر السابق

3 — من كتاب «في سبيل الوعي الاقتصادي» لعباس برادة. اعتمد في تقدير هذا العدد على دراسات رسمية لكتابة الدولة في التخطيط ولوزارة الشغل.

4 — وقع المغرب خمس اتفاقيات مع كل من المانيا الغربية في ماي 63. وفرنسا في يونيو 63. وبلجيكا في فبراير 62. وليبيا في 65. وهولندة في 69. لتهجير العمال.

وقد هاجر عدد كبير آخر الى كل من كندا واسبانيا وسويسرا وبعض دول الخليج.

5 — ملاحظة انجلز للبيان الشيوعي من مقدمة 1888.

6 — في اجتماع لجمعية منتجي النباتات السكرية بالمغرب واللكوس أكد رئيس الاتحاد المغربي للفلاحة أنه «نظرا لقلة اليد العاملة يجب ادخال المكننة الى الزراعة».

أما مدير الجمعية فقد لاحظ أنه «أثناء الزريعة تبقى بعض البقع لا تزرع على الطريقة الصحيحة وقد قامت الجمعية بالاتصال مع منتجي هذه الآلات في أوروبا من أجل صنع آلات يمكنها أن تخطط وأن تزرع في نفس الوقت» ومعلوم انه بالآلات الحالية يتطلب العمل المزيد من العمال لتغطية البقع التي لم تزرع بشكل جيد للمزيد من التفاصيل انظر جريدة (الفلاح) عدد 324.

7 — 2 مليون حسب الاحصاء السابق

8 — اغلب العمال الزراعيين الرسميين تابعون للاتحاد العام للشغالين بالمغرب. والعمال الموسميون الغالبية منهم غير منتمين سياسيا ولا نقابيا

9 — في سبيل الوعي الاقتصادي : صفحة 26.

انتهى

أنا أسكن حي بورنازيل

«بورنازيل» حي كبير في الدار البيضاء تكوّن، أولا، في بداية الخمسينات من عدة عمارات كبيرة، وكان عبارة عن مدينة قائمة الذات يسكن به خاصة رجال الشرطة الفرنسيين ويتوفر على ملاعب للأطفال وسوق، ونادي، وقاعة تصلح للعروض السينمائية، وكنيسة في مدخله. ومع الاستقلال ومغادرة رجال الشرطة الفرنسيين بلادنا أصبح حيا آهلا بالسكان المغاربة، ولم يعد محدودا بالشكل السابق، بل أضيفت اليه بنايات جديدة من حوله، لكنه ظل دائما يسمى «حي بورنازيل». فهل تعرف ما تقول أيها المواطن العزيز، إذا ما قلت : «أنا من سكان حي بورنازيل ؟». مهلا، قبل الجواب، إليك المعلومات الأولية التالية :

— تفتح «القاموس الانسكلو بيدى لاروس» وتقرأ في صفحة 217 — طبعة 1979 — «بورنازيل : (هنري دوليسبيناس دوبورنازيل) ضابط فرنسي من فرق السبايس، ولد في ليموج سنة 1898 ومات في بوغافر سنة 1933. بطل المعركة التي شنت ضد عبد الكريم والتهدئة بالمغرب. كان حاكما لمنطقة تافيلالت (1932). وقد قتل أثناء العملية». انتهى ما جاء في «لاروس». أما ما لا تذكره هذه الموسوعة الفرنسية فهو أن «عبد الكريم» هو البطل المغربي محمد بن عبد الكريم الخطابي، وأن «بوغافر» هي معركة بوغافر بجبل سغرو التي دارت بين المجاهدين المغاربة والمجاهدات المغربيات بقيادة البطل عسو أوسلام وبين جيوش الاحتلال الفرنسي بقيادة ثلاثة من ألمع الجنرالات. أما «التهدئة» فهي الحملات العسكرية ضد آخر مواقع الثوار المغاربة لاخضاعهم، و«العملية» هي المعركة.

إذن، فصاحبنا بورنازيل ما هو سوى ضابط فرنسي كان أثناء معركة بوغافر (1933) برتبة نقيب (قبطان)، وأراد أن يستعرض عضلاته مزهوا بنفسه بعد أن نجا من ابن عبد الكريم الخطابي في حرب الريف فإذا به يسقط مضرج بدمه بعد أن تلقى رصاصة من بندقية أحد المجاهدين وحجرا في رأسه من يد إحدى المجاهدات. هذه هي الحكاية باختصار... ولدوره هذا، كرمه المستعمرون وأطلقو اسمه على هذا الحي. فإلى متى سيدوم هذا التكريم في عهد الاستقلال ؟ وأين هو عسو أوسلام ؟

ح. ع